1. الخلفيات الفكرية للحكم الراشد :

تصارع الجزائر وتجابه اليوم وأكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة ومعقدة وعميقة ، رغم الإمكانيات المتاحة لها ، ويمكن النظر إلى ذلك بنظرة ليست تشاؤمية في الواقع لكن هناك مؤشرات ذاتية تجعلنا نعتقد أن الخروج من هذه الأزمة ليس في الأجل القصير ، فهذه الأزمة يمكن أن تكون وفق علاقة على طريق متشعب نظرا للهزات السياسية والاقتصادية ، وهذا ما يؤكد أكثر فأكثر عدم فاعلية سيرورة المؤسسات التي كانت موجودة قبل الأزمة العميقة التي عرفتها الدولة الجزائرية ، وبعد إقامة وتفعيل المؤسسات خاصة المحلية منها المنتخبة وتلك الاقتصادية التي لا زالت لم تنشط العمل والفعل الحركي بعد العديد من التجارب التي قامت بها الجزائر منذ اشتداد الأزمة عام 1992م. لكن المجتمع ، والمجتمع وحده بقي يقاوم يوميا ليس فقط من ناحية الرد الرفضي الصامت للعنف والاستقرار ولكن كذلك تجاه التوترات التطبيقية لبرنامج التعديل الهيكلي ، خلال الفترة الحرجة (1995–1998م) مما جعل المجتمع يتساءل عن مستقبل الأجيال من السكان النشيطين ، وتحديدا الأجيال الصاعدة في الوقت الراهن تحت ظروف عدم الحوار البناء والهجرة القسرية وغير الموفقة للأدمغة ، وزيادة التهميش وإستراتيجية الظرفية وتسيير الأزمة ، كما كان يبرر الفعل غير اللائق للمسيرين، مما أدى إلى تفاقم الآفات الاجتماعية التي توسعت وازدادت حتى في المدن والقرى الجزائرية داخل الجزائر العميقة.

نلاحظ في أيامنا هذه أن الموارد المتاحة للمجتمع الإنساني أكثر محدودية من أي وقت مضى، بينما التحديات التي تواجه الدول والحكومات وكذا المنظمات والجمعيات تزداد بدورها تعقيدا وتدهورا لذا فإن الشركاء والمتعاملين بدأوا بالبحث الاستنباطي عن الكثير من الأفكار الجديدة والمدعمة بحركية يمكن أن تؤدي إلى إيجاد مدى كبير وعبره إيجاد موارد متعددة كفيلة بضمان السير العادي للحكومات، وتبعا لذلك استقرار الدول ضمن حدودها الإقليمية التقليدية مع ضمان حد من المخاطرة السياسية والإستراتيجية تجاه العالم الخارجي من واقع العولمة والكوكبية التي أفرزت الكثير من الآثار ذات المناحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

وهكذا أعطت الدول في إطار فلسفة الحكم الراشد نفسا من التنوع والتجديد بإعطاء المجتمع المدني حركية جديدة في إطار الشفافية والمساءلة ، وعبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية والتثقيفية والتوعوية ، فالجمعية من هذا المنظور هي التي تؤسس الإطار الحقيقي للمجتمع والرأي العام وبإمكانها تحفيز حركية جديدة ، إضافة إلى الأفكار الجديدة والاستفادة من توليفة مثلى وكبيرة من الآراء والتجارب المكتسبة التي تثري المبادلات بشتى أشكالها وصورها وبالتالي إيجاد مرونة في المشاركة والتنشيط عبر نماذج فعالة في اتخاذ القرارات خدمة للمصلحة العامة .

ويكون من المربح بالنسبة للجمعيات ، وكذا الدولة في إطار المعرفة الجديدة للحكم الراشد تجديد متواتر ومتزامن وبدون توقف لتشكيلاتها عن طريق ضمان التكوين والتوجيه لأفراد المجتمع، ويبقى متخذو القرارات المسيرة لكيان قوة الدولة بمثابة عنصر القطب الحيوي والديناميكي في الاستماع إلى انشغالات الرأي العام خدمة للديمقراطية والمشاركة.

ولا بد من الإشارة إلى عنصرين مهمين يساهمان في بلورة قوة الدولة ويتمثلان في:

1-زرع ثقافة التحليل:

يقصد بذلك تلك المحاولات أو النظريات التي تبرز مميزات المحيط والمنظمات مثل روح الانفتاح التي تنشط وتزداد عبر طرح العديد من الأسئلة الاستنباطية المبنية على فرضيات علمية تجد لها أرضية التطبيق الميداني ، ويلي ذلك تحليل دقيق للإجابات المحصل عليها مع إضافة طموح التعلم والتجند والالتزام التي بإمكانها مستقبليا قبول كل ما من شانه أن يرمز لروح التغيير الذي هو أساس بناء قوة الدولة.كما أشارت إلى ذلك w.k kellog foundation ،1998 .

2-اختيار وفرز المعطيات النوعية :

إن المعطيات النوعية تكون متوافقة بشكل أو بآخر عندما تكون الإجابات الممكنة عن سؤال مطروح متعددة بغية إقامة وإعداد قائمة من الخيارات المعرفية كفيلة بتبني الأقوى منها ليس على أساس القانون البيولوجي البقاء للأصلح ولكن على أساس أن هذه الإجابات تبرز أصالة تفكير مجتمع البلد محل الدراسة وبعيدا عن الارتجالية والديماغوجية وحتى الشوفينية الضبابية ، فإثارة استقراءات وملاحظات وآراء أو كلمات معطاة اعتياديا وفق إجابة عن أسئلة مفتوحة لما تكون هذه الأسئلة غير مستخرجة من اختيارات ووفق إجابات على أي مستوى من المستويات السلمية ، فمن الأفضل ولأجل بناء قاعدة معلومات صلبة إن الأشخاص مطالبون بالإجابة تبعا لما يمكن تصوره في حدود معارفهم حتى وإن كانوا أميين ، لهذا يجب أن يعطى الوقت اللازم لأجل تحليل المعطيات النوعية أكثر من الاهتمام بالمعطيات الكمية ، لأن المؤسسات باعتبارها كرافد من روافد الدولة مطالبة بإعداد استراتيجيات جديدة يتعين القيام بها وتسخيرها خدمة للتنمية المستديمة المرفقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (R.S.E) وهي مطالبة كذلك بالولوج والتحكم في مختلف المجالات الحيوية للاقتصاد الوطني والجانب الاجتماعي والثقافي ، مما يتطلب أن يكون الأمر ذا علاقة بأولويات تحددها كل دولة من واقع قدرتها المستنبطة من قياس عناصر قوتها ، كما يجب إعداد تصور للنتائج المرتقب الوصول إليها ، ولن يتأتى ذلك إلا بتبني الاستراتيجيات الكفيلة بالحصول على هذه النتائج المرتقبة ، فلخلق نجاح في هذه النقاط الإستقطابية من ناحية الإطار المؤسساتي ، يتعين على المؤسسات كروافد أن تقوم باختيارات حرة وواضحة المعالم لأجل تقييم أفضل وواضح وبطريقة مثلى للنتائج ، لذا يتعين عليها

ومن البداية الاعتماد على استراتيجيات واضحة المعالم من واقع النظرات الجديدة للحكم والتسيير والإرشاد المبني على الاكتشافات والابتكارات الجديدة في مجال إدارة الأعمال إن على المستوى الكلي أو الجزئي ، لأن الحكمية والحكم الراشد كمصطلح يتضمن اليوم وأكثر من أي وقت مضى الكثير من المعاني وأصبح يستعار من استراتيجياته الابتكارية المرنة الكثير من الاستخدامات في مجالات الاقتصاد ، السياسة ، التنمية المستديمة ، التقدم مع تقليص حدة المشاكل ....الخ

فمصطلح الحكم الراشد يرتبط بالعديد من أنواع السياسات العمومية و/أو الخاصة ويتميز بدلالة واقعية على مختلف المستويات الإقليمية للتدخل : فمن الحاكمية المحلية إلى الحاكمية العالمية ، مرورا بالحاكمية الحضرية ، إضافة إلى تلك الحاكمية المتعلقة بالدول الأوروبية والآسيوية للسياسات النقدية ، التشغيل ، المؤسسات ، شبكة المعلومات والإنترنت، وبعبارة أخرى يمكن أن نتكلم كذلك عن الحاكمية الإجمالية، والمساهمة الرئيسية النظرية لمفهوم الحاكمية الجيدة أو الحكم الراشد جاءت من الكتاب الذي كان محل تقدير ونال صاحبه جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998ويتلق الأمر بالبروفيسور المعروف Awartya sen والذي يرى أن التطور الاجتماعي والديمقراطية هي عمليات تتدعم بصفة متعاضدة ،فالديمقراطية تشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية ~~والمترجم~~ كتوسع في الحريات الحقيقية حيث أن الحريات الشخصية يجب أن يتم تقبلها ، ومن هذا المنظور فأن التوسع في الحريات يشكل الهدف الأول والوسيلة الأساسية للتنمية ، فأسلوب الحاكمية ومنه الحكم الراشد له الكثير من التأثيرات على سلوك الأفراد الذي ينعكس على سلوك المنظمات والحكومات والدول ، فأسلوب المشاركة يؤدي شيئا فشيئا أو يقود إلى مؤسسات تتميز بخاصية المساواة والتي تحل محل المؤسسات السابقة ذات إدارة الأعمال الكلية والجزئية غير المرنة والتي بدورها جعلت من أفكار وسلوكات الأفراد شبه مسجونة ومقيدة كما عالج ذلك Das Gupta في دراسة حديثة ، بحيث عكست هذه الدراسة سلوكات الأفراد في بناء الدولة القوية القائمة على الحكم الراشد ، لأن ذلك هو الأسلوب الأمثل لتشجيع المسؤولية المحلية خاصة على مستوى الجماعات المحلية والحكم المحلي كما هو الشأن في بلد كالجزائر المتميزة بشاعة الانتشار الأفقي لمؤسسات الجماعات المحلية وما يحدث بها يوميا من مناوشات وصراعات تخفي غياب الحكم الراشد وتظهر أن الأشياء مجرد مجابهات عشائرية وحسد وبغضاء بحكم حب التفرق الأجوف وغلبة سيادة عقدة التسيير من منطلق التشهير بالقبيلة والعشيرة والدوار ، فالأسلوب الجديد للحاكمية يشجع إذن المسؤولية المحلية كما ذكرنا ويزيد في الحراك الاجتماعي ويمكن أن يذهب لغاية التأثير على المعدلات الديموغرافية كما عالجها المنظر السابق الذكر ، ولا أدل على أهمية الحكم الراشد إن على مستوى الدولة أو جماعاتها المحلية في إطار اللامركزية ، وما صرح به الرئيس الجزائري بوتفليقة قائلا :" لا يمكن إقامة الحكم الراشد بدون دولة القانون ، بدون ديموقراطية حقيقية ، بدون تعددية سياسية ، كما لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا بدون رقابة شعبية " يستخلص من هذا الطرح

الاستراتيجي ما للحكم الراشد من دور فعال في التنمية المحلية وفي بناء الدولة القوية التي تبتعد عن سياسة الواجهة والبهرج السياسي العقيم المبني على الأكاذيب والمبالغة والتلاعب بعواطف الهيئة الانتخابية أثناء الاستحقاقات الوطنية" .

2. -تعريف الحكم الراشد والحاكمية[1]:

-تعريف باكناسوولوكاليس Bagnasco et le Galles الذي يرى أن الحكم الراشد هو ذلك النمط من الحكم الذي يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة .

-تعريف ماركو رانجيو وتيبولت Marcou ,Rangeon et Thibault يرى ان الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة .

-تعريف فرانسوا أكسافييه موريان François Xavier Merrien الذي يرى أن الحكم الراشد هو ذاك النمط الذي يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال .

-أما تعريف و.براند W.Brand فيرى انه مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية بتسيير أعمالهم بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة ...كما ويندرج هذا الحكم في المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها يكون الشعب وهذه المؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة المجتمع .

-الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشاً[2].

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن مفهوم الحكم الراشد يتضمن قاعدة محددة تقوم على آليات ومؤسسات وفاعلين في الدولة وشركاء اجتماعيين وأنواع التداخل القائمة بين تلك العناصر ،كما ويكمن حصر الأسس المفهوماتية والعملية للحكم الراشد في قدرة المؤسسات والوحدات في استعمال الإمكانيات والموارد المتاحة من أجل الوصول إلى الهدف المرسوم.

---

[1] الأخضر عزي، غالي جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد، في موقع www.uluimsania.net/a34.htm

[2] هيئة الأمم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2002، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المكتب الاقليمي للدول العربية، ص101

وإن عدنا إلى الخلفية التاريخية للحكم الراشد فإن أول ما ظهر هذا المصطلح كان في المؤسسات المالية في عقد الثمانينات ، ثم تدريجياً دخل الاهتمام السياسي إلى أن أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة وذلك بتغيير نوعي في العلاقات الدولية على أثر أفول الإتحاد السوفيتي وضمور سياسة القطبين وغياب النظام القائم على تعدد الأطراف وكذا ظهور متغيرات ومستجدات على الساحة الدولية كالعولمة وبروز الفواعل غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات... فظهور هذا المصطلح كان نتيجة للفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات[1].

وجدنا أن هناك تباين في انتساب أصل مصطلح الحكم إلا ان هناك تقارب كبير في تعريفه ونورد هذه التعاريف فيما يلي :

– ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978)ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن"تكاليف التسيير"(1679) charge de gouvernance وبناء على أساس هذا التعريف، ليس هناك شك أو اختلاف حول الأصل الفرنسي للكلمة .

– كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي فهو مصطلح قديم أعيد استعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحليل التنمية ،ويمكن شرحه بأنه "طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة .

كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع القطب المسير وبقية المجتمع .

–يقصد بالحاكمية Gouvernance أسلوب وطريقة الحكم والقيادة ، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة ، مجموعة من الدول ، منطقة ، مجموعات محلية ،مؤسسات عمومية أو خاصة . فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق ، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار، فهي نقض الشراكة للفاعلين وتقارب المصالح.

إن مفهوم الحاكمية يطرح ضمن إشكالية واسعة من الفعالية والنجاعة في العمل العمومي L'action publique وتهتم بالعلاقة بين السلطة والحكم .

---

[1] السيد عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، مصر: دار المعرفة الجامعية، جزء2، ص158.

فمفهوم الحاكمية يرتكز على ثلاث أسس رئيسية:

- الأساس الأول يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم crise de gouvernabilité فقدان مركزية هيأة الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي.
- الأساس الثاني يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.
- الأساس الثالث يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر موائمة للمعطيات الحالية .

ودائما في دور المحفز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يدافعان اليوم على مبادئ الحكم الراشد كأساس للسياسات الاقتصادية ،ويعتبر الحكم الراشد ضمانا لتوفير الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجين ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض .

الحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في كنف السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي وترقية حقوق الإنسان وبسط قوة القانون .

3. معايير الحكم الراشد:

لا سبيل لإرساء الحكم الراشد إلا:

- بإقامة دولة الحق والقانون.
- ترسيخ الديمقراطية الحقة.
- التعددية السياسية .
- المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي(البرلمان).
- الشفافية في تسيير شؤون الدولة .
- المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية .
- حرية التعبير وحرية الرأي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال حرية الاطلاع والاستقصاء والتبليغ.

4. خصائص الحكم الراشد:

تتبلور فيما يلي:

- صيانة الحرية لضمان توسيع خيارات الناس.
- المشاركة الشعبية الواسعة مع تمثيل شامل لعموم الناس.
- سيادة القانون والسهر على تطبيقه من طرف جهاز قانوني فعال ومستقل.
- التسيير العقلاني للدول أو الإدارات والمؤسسات على أساس تحقيق هدف الصالح العام بغية تحقيق تنمية شاملة.

5. مظاهر الحكم الراشد :

يرى جاك بور فولت Bourgault Jaques أن المظاهر الأساسية للحكم الراشد تتمثل في المظاهر المعيارية التي تظهر من خلال :

1-إدراك مشروعية السلطة من طرف الشعب .

2-المشاركة في صنع القرار من كافة المستويات (مواطنين ونخب).

3-خدمة الصلح العام من خلال الثقافة الإنسانية في تسيير الشؤون العامة. ومظاهر عملية تتبلور في :

1-الدمقرطة ومشاركة المجتمع المدني.

2-تحسين الفعالية والكفاءة Eggectivness and efficieny التنظيمية والتسيير العقلاني .

3-الاستجابة والشفافية Transparency and responsivness

6. الاستراتيجيات التي تحدد ملامح الحكم الراشد:

وتتمثل فيما يلي :

أ- **البعد المؤسسي:**

حيث يضمن ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوفر كل من الشفافية والمساءلة تستدعي إرساء دعائم هياكل مؤسسية تتواءم ومرحلة التحول الديمقراطي الذي يرتبط بدوره بالمتغيرات السابقة .

ب- **البعد الاقتصادي وتحسين مستوى الأداء :**

لا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي حيث يمثل هذا البعد أحد أهم محاور وآليات حسم الحكم كخطوة على طريق التحول الديمقراطي، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي وإنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وذلك عبر إصلاحات هيكلية .

ج- **علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني كأحد محاور الحكم الراشد:**

تعكس طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني أحد أهم محاور حسن الحكم بحيث اعتبر التأكد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة أحد الشروط الأساسية للتنمية . فالمجال الاجتماعي المستقل عن الدولة الذي يؤكد على وجود مجال عام للأنشطة التطوعية للجماعات يتيح قدرا من التوازن بين طرفي معادلة القوى في ظل خضوع مؤسسات المجتمع المدني للقانون ، بما يضمن استقلالها عن أي توجهات أيديولوجية من جانب والارتفاع بمستوى المساءلة من جانب آخر .

7. التطور المتدرج لإثراء فكرة الحاكمية والحكم الراشد بين التنظير العلمي والتنظير الاستراتيجي:

إن الحكم الراشد أو الحاكمية هي مجموعة القواعد الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير ، وقد أصبحت الحاكمية الجيدة هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية وهي مطبقة في كل القطاعات وقد ظهر هذا المصطلح بشكل جلي في حقبة الثمانينيات أي في الوقت الذي بدأ فيه بالتطبيق الميداني لبرامج التعديل الهيكلي والتي تهدف إلى خلق النمو الاقتصادي ، إلا أن ذلك لم يتحقق في كثير من البلاد النامية ، بمعنى ظهور صعوبات كثيرة وجادة حالت دون تطبيق هذه البرامج ، وقد تم تشخيص هذه الصعوبات فتبين أن هناك أخطاء في تسيير الأعمال العمومية والتي مردها عدم الترجيح الإحصائي والميداني وكذا عنصر الأبوية المطلقة ونقص الشفافية لدى الحكومات ، وعليه فقد عرف البنك الدولي (1992) الحكم الراشد بأنه الطريقة التي يمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد بغية التنمية ، أما البنك الدولي ، فإن الحكم الراشد مرادف للتسيير الاقتصادي الفعال والأمثل وللإجابة على مختلف الانتقادات الخاصة بالمجموعات الدولية للتنمية التي تتهم وتشكك في الاصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة القدرات الخلاقة الترقوية الذاتية للمجتمع الذي يزخر بها ، وهكذا نجد أن لجنة المساعدة التابعة لمنظمة

التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE قد أنشأت فريق عمل حول التنمية التشاركية والحاكمية الجيدة بحيث ربطت بين الحاكمية الجيدة والتنمية التشاركية ، وكذلك حقوق الإنسان والديمقراطية ، كما قامت بتعيين وتدقيق وتعريف احترام القوانين وتسيير القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات العسكرية الفائضة والمبالغ فيها على اعتبار أن ذلك من أبعاد الحكم الراشد ، وكان ذلك سنة 1995 ، وقد اقترحت لجنة الحاكمية الإجمالية 1995 تعريفا أكثر عمومية بموجبه أشير إلى أن الحكم الراشد هو مجموع الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة ، وفي بداية سنوات التسعينات وعندما انفجر نموذج التنمية الاشتراكية القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج كما يرى التيار الماركسي ، بمعنى القائم على الدولة وحدها أي التركيز على الدولة بشكل ملفت للأنظار مثلما كان الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد يطلق عليها البقرة الحلوب ، وكانت هذه الإستراتيجية السابقة تظهر تناحرا رغم وجود شبه سيطرة كلية للبراغماتية الاقتصادية القائمة على السوق والتي أصبحت بمثابة بيان فلسفي ، لذلك لوحظ أن الخطاب الدولي حول التنمية بدأ يتشكل ويتركز حول دور الدولة تجاه المجتمع والقطاع العام ، كما أن التقرير حول التنمية 1997 والذي اتخذ من عنوان "الدولة في عالم متغير "قد أشار بما يؤكد أن الوظائف الأساسية للدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي سوف تصحح نقائص فكرة كمالية السوق كما تساهم في عدالة وإنصاف أكثر على أن تتركز أنشطة الدولة على مستويات متعددة وعبر ثلاث عناصر أساسية هي :

1-الدولة في حد ذاتها.

2-المجتمع المدني.

3-القطاع الخاص.

إن الحكم الراشد يتطلب عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في خدمة التنمية وأصبح هذا الحكم يشكل أحد الأحداث الملاحظة في التطور الحديث للرأسمالية والتي جاءت للتقليص والتحكم في إفراط طرح آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر " لأن هذا الإفراط أوجد الكثير من الاتهامات النابعة من أن فكرة وشاح ومصيدة اليد الخفية والتي تضبط كمعيار للأهداف والأفعال الشخصية لم تؤد إلى تظافر الجهود لأجل خدمة الصالح العام ، ومن نافذة القول فإنه مقبول وفي كل التجمعات الإنسانية من أن حياة الجماعة ومصالحها المفهومة جيدا هي التي تجبر وتفرض قبل كل اعتبار للمصلحة الخاصة والفردية ، فإن الحكم الراشد جاء لتصحيح أخطاء الدولة الحديثة .

8. الحكم الراشد والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يهدف الحكم الراشد إلى تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات RSE وكذا خصخصة المصالح العمومية فالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات مستمدة من طابعا الاختياري المرن والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجم ونطاق أعمالها بأن تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكاناتها وقدرتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته ، وهذا الأسلوب رديف للحكم الراشد ، وهكذا نجد أن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كوفي عنان طرح في إطار الملتقى الاقتصادي في دافوس بسويسرة خلال جانفي 1999، وأمام أعضاء الملتقى ما عرف بشعار " توجيه قوى الأسواق من أجل دعم المثل العالمية" وبمقتضاه ظهر عهد جديد، وتم الإجماع عللا ذلك من طرف ممثلي قطاع الأعمال والمال والتجارة في العالم بحيث يقوم على أساس تكريس احترام عناصر المشاريع التجارية لمدونات ثلاث من الصكوك الدولية : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة 1948، إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية في العام 1998، وإعلان ريو الصادر عن مؤتمر الأرض في العام 1991، وتتلخص هذه المبادئ في تسعة عناصر مبدئية رئيسية هي:

- احترام ودعم حماية حقوق الإنسان المعلنة عالميا.
- احترام حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.
- كفالة عدم ضلوع المؤسسات المنضمة إلى الاتفاق العالمي في إنهاك حقوق الانسان.
- القضاء على كافة أشكال العمل الجبري والقهري.
- القضاء الفعلي على عمل الأطفال.
- القضاء على التمييز بين الاستخدام والمهنة.
- دعم التدابير الاحترازية في مواجهة التحديات التي تتعرض لها البيئة.
- اتخاذ تدابير لتشجيع الإحساس بالمزيد من المسؤولية في المجال البيئي.
- تشجيع تطوير ونشر التقنيات البيئية غير الضارة بالإنسان.

فيظهر جليا أن هناك تكاملا بين الحكم الراشد وهذه المسؤولية، والتي تعرف بأنها الإدماج الطوعي من طرف المؤسسات للاهتمامات الاجتماعية و البيئية في أنشطتها التجارية وعلاقتها مع شركائها، وإن تطوير هذا المفهوم قد استنبط عبر الأخذ بعين الاعتبار لعودة الوعي المتزايد من أن النجاح التجاري

المستديم لم يكن الوصول إليه وفقط عبر تعظيم الربح في الأجل القصير ولكن وكذلك عبر تبني سلوكات مسؤولة.

وإذا توسعنا في الطرح التاريخي لتطوير مفهوم الحكم الراشد ، فسنجد ان البنك الدولي عام 1997 خلال الأزمة الآسوية يعترف أن السوق لا يمكنها ضمان تخصيص أمثل للموارد وكذلك ضبط الأثار الحساسة للعولمة و الكوكبية، ولقد توصلنا أخيرا إلى ما يعرف بمذهب الحامية العالمية و الذي بمقتضاه يكون هناك افتراض ينطلق من أن التطبيقات التقليدية للحكومة القائمة على التعاون الدولي بين الدول و الأمم لا يسمح أكثر بحلول المشاكل الناجمة عن العولمة، يتعلق الأمر إذن بتعريف هيكل قيم عالمية وكونية والتي تستقيم مما يعرف بالممارسات الجيدة سواء على مستوى الأعمال أو على مستوى الحكومات وكذلك المنظمات المكلفة بضبط العولمة، لان هناك من يلقي باللائمة على المنظمات العالمية باستخدام مفهوم الحاكمية لمعالجة المسائل السياسية، وهي المسائل التي لا توجد لها في الحقيقة أية وصاية كما أن هناك من ينتقد اللجوء الى الممارسات الجيدة لأنها لا تعبر عن الحقيقة المراد الوصول إليها.

بناءا على ما سبق ذكره يمكن القول أن تطور مفهوم الحاكمية والحكم الراشد قد جاء من منبع محيط المؤسسة الخاصة من حيث أنماط التنسيق والشراكة للسوق، ومن محيط المؤسسة تم الاتجاه نحو المحيط السياسي بمعنى تحويل أشكال النظام العمومي وكذلك العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني.

أزمة الحكم الراشد في المجتمع الدولي: مما لاشك فيه أن مفهوم الحكم الراشد يقوم على فرضية أزمة الحاكمية في المجتمع الدولي والتي تتميز بثلاث مظاهر او لنقل وقفات تكمن في التالي ذكره:

1- ليس للسلطات العمومية دوما احتكار للمسؤولية فالحكم الراشد يشكل إجابة ممكنة لأجل إيجاد صيغة توافقية بين السياسة والاقتصاد والاجتماع عبر اقتراح أشكال جديدة للضبط والتعديل وبالتالي التصحيح.

2- هناك أعوان من كل طبيعة ومن كل الفئات يطالبون أن يكونوا مشاركين في عملية صنع القرار وهم في نفس الوقت في وضعية اقتراح حلول جديدة للمشكل الجماعية ، فالحاكمية تضع النقاط على الحروف بخصوص تنقل المسؤوليات التي تحدث وتتم بين الدولة والمجتمع المدني وكذلك السوق .

3- أي عون لا يملك لوحده المعارف والوسائل الأزمة لأجل الحل الانفرادي للمشاكل التي تطرح، فهناك عمليات التقاء ومفاوضة أصبحت ضرورية بين المتدخلين حتى وإن كانوا متنافرين وغير متجانسين ، لأن الحاكمية تستلزم المشاركة والمفاوضة والتنسيق ، وعلى هذا الأساس فقد كانت هناك مناظرات بخصوص الحكم الراشد في الألفية الثالثة ،فإن التحول الخاص بالاقتصاد الكلاسيكي المبني على أساس الطاقة المادة قد اتجه نحو اقتصاد جديد يسير على أساس الطاقة الإعلام بحيث يحول ويظهر القيمة المبذولة والمنشأة من طرف المؤسسات ، هناك كذلك ضرورة التحكم أكثر فأكثر في التحولات السارية المفعول وكذا القيام بإسراع والتسريع في الاستلزامات ، فهناك مفاهيم جديدة تبدو أكثر من ضرورية وتبعا لمحيطات وفضاءات أكثر فأكثر تعقيدا إضافة إلى حقيقة غير ملموسة مما يستلزم طرح سؤال محوري كالتالي: كيف يمكن تعظيم قدرات المؤسسات حتى تتمكن من إنتاج أكبر قيمة مضافة ذات طابع اجتماعي خدمة للاقتصاد والمجتمع والدولة ، التي لا يمكن تكون إلا قوية تحت كل الظروف؟

مظاهر أزمة الحكم

لقد بدأت المجتمعات الدولية وخاصة الإفريقية منها والجزائر كبلد إفريقي تهتم بالحكم الراشد على أساس مجموع القواعد المكتوبة وغير المكتوبة والتي أصبحت الموضوع المحبذ للكثير من الو رشات واللقاءات العلمية الوطنية والدولية وتجمعات العمل ، وقد أصبح الاقتصاد اليوم هو الشغل الشاغل لكل النقاشات السياسية ، ويظهر جليا أن الموضوع الذي يجمع بين الحاكمية والخصخصة وتسيير الاقتصاد بطريقة مقارنة لا يمكن أن يكون أكثر عنصر من العناصر الحالية محل الدراسة ، فالخصخصة مثلا وباعتبارها رافد للحكم الراشد ومنذ أكثر من أي وقت مضى كعنصر إزعاج للكثير من الدول وخاصة الإفريقية والآسيوية منه حتى أن هذا الموضوع كان محرما الكلام عنه في بلد كمصر حتى عام 1992، لكن الخصخصة اليوم بمثابة الوصفة السحرية الغير قابلة للالتفاف والدوران ولكل السياسات الرشيدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ، وقد ذكر الرئيس النيجيري أوباسنجو سنة 2004ما يلي :"نحن في إفريقيا والعالم النامي نتقدم على طريق الديمقراطية ، والحكم الراشد ، وأتمنى أن نكون قادرين كذلك على حل وحماية المنازعات "من خلال هذا الطرح نلاحظ أن التنمية الإفريقية أصبحت في قلب اهتمامات مسيري وقادة الدول الإفريقية ، لأن المحيط أصبح دوما غير مؤكد ويزداد تعقيدا بفضل تعدد المعارف والقدرات والمعلومات التي تجعل

من الفرد عاجز لوحده عن التحكم في التسيير فيجب الاعتراف أن كل فعل جماعي مهما كان شكله ومجال تدخله وكذا أهدافه يتطلب أن يكون مصمم وبصفة قيادية ،فالحكم الراشد رديف للقيادة ، وعليه فإن كل منظمة باعتبارها قناة إجراءات ووسائل للنشاط الجماعي مطالبة بأن يكون لها تسيير فعال ، فلا بد من إرادة في تطوير استراتيجيات المشاركة لإدماج المعنيين بالأمر في إعداد القرارات في إدماجها في بناء الجماعية .

لماذا الحكم الراشد ؟ من خلال قراءتنا المتعددة حول الحاكمية والحكم الراشد تبين أن هذا الموضوع الحساس والإستراتيجي كثير الانتشار في مناقشات مختلف التكتلات المحلية والإقليمية والدولية ، وخاصة منذ الثمانينات وفي سنوات التسعينات وتجلى ذلك من محاولة الإجابة عن سؤال استراتيجي مبني من معاينتين يمكن إدراجها كما يلي :

1-المعاينة الأولى المثبتة :لوحظ فشل في السياسات المتبعة في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو والتي ترجمت دوما بتبذير للموارد التي عبرت عما يعرف بسياسة المركبات الضخمة بإنتاج شحيح بدل سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخالقة للثروة والتراكم الناتجين عن الفعالية في الإنتاج وقد نتج عن السياسة الأولى مديونية مبالغ فيها وركود في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية .

2-المعاينة الثانية المؤكدة :لوحظ خلال الفترة السابقة شح في الموارد المتاحة المرتبطة بنقص تدفقات المساعدات العمومية بعد نهاية الحرب الباردة كما ظهر كذلك تهميش متزايد لبعض المناطق في العالم وخاصة منطقة الساحل الإفريقي ،وقد ثبت في مجال التجارة الدولية أن النسبة قد انخفضت من 3 بالمئة إلى 1 بالمئة من التجارة العالمية نظرا لإشكالية انخفاض أسعار المواد الأولية ، والتي تشكل الأساس في صادرات البلدان النامية وخاصة البترولية منه ،ولا يجب آن نغتر من الارتفاع العشوائي لأسعار البترول التي تجاوزت حدود 50 دولار للبرميل لأن هذا الأمر يبقى دوما مرتبط بعنصر المتغيرات الخارجية شانه شأن التطورات المناخية التي يعرفها العالم منذ ثلاث سنوات (ابتداء من سنة 2002) فأمريكا والعالم الغربي يعيش على وقع ارتفاع أسعار النفط نظرا للتوقيف المؤقت لمعامل تصفية وتكرير النفط وكذلك موجة الصقيع والبرد التي تضرب العالم منذ هذه الحقبة ، دون أن ننسى المؤثرات البيئية على الفلاحة والري والصيد البحري وغير ذلك مثل موجات الجراد والقوارض التي

أتت على الكثير من المحاصيل الزراعية في البلاد النامية وبالتالي بقائها في الحلقة المفرغة للتبعية والتخلف خاصة من جانب المواد الغذائية الضرورية للسكان .

9. الفساد الإداري والسياسي أهم معوقات التنمية في الدول النامية :

برغم تعدد معوقات التنمية في البلدان النامية إلا أن قضية الفساد الإداري والسياسي تشغل موقعا من مواقع الصدارة بما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من آثارها السلبية المختلفة على المسار التنموي،ولعل ما يجب التنويه إليه أن السنوات الأخيرة قد شهدت اهتماما متزايدا بقضية الفساد وذلك ما ظهر من خلال مناقشات الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية هذا إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا المجال .

كما يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاث أقسام رئيسية :

1-عرضي.

2-مؤسسي.

3-منظم.

وعليه يمكن القول أن للفساد أشكالا كثيرة ،فقد يكون فرديا أو مؤسسيا أو منظما ،وقد يكون مؤقتا أو مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره ،وإن أخطر هذه الأنواع هو الفساد المنظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملا ويصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع.

تتفق آراء المحللين على أن الفساد ينشأ ويترعرع في المجتمعات التي تتصف بما يلي :

1-ضعف المنافسة السياسية.

2-نمو اقتصادي منخفض وغير منظم.

3-ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسة القمعية.

4-غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

وترجع النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن الريع ، وأما علماء السياسة فقد تباينت وجهات نظرهم ،فمنهم من يرى أن الفساد دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني.

وهناك فئة من السياسيين ترى أن الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة السياسية .

وللفساد آثار وخيمة على المجتمع بكامله لهذا أصبح القضاء على الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي إحدى دعائم الحكم الراشد .

ويبدو أن هناك اتفاق حول مجموعة من الشروط الواجب توافرها كشروط سياسية للتنمية والتي تتمثل فيما يلي :

1-أهمية تمتع النظام بشرعية تستند إلى القبول الشعبي وفاعلية الأداء وهوما تفتقر إليه كثير من دول العالم الثالث ،بما يمكن ان يعكس مظهرا سياسيا من مظاهر سوء الحكم .

2-وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسية تسهم في تحجيم الصراعات المحتملة بين كل من الحكام والمحكومين وتحد من استخدام العنف في ظل علاقة تنافسية غير صراعية .

وهنا تجدر الإشارة إلى ما تشهده كثير من دول العالم الثالث من تصاعد لحدة المواجهات في ظل تراجع ملحوظ لروح التسامح وقبول الرأي الآخر يعكس في مجمله أحد أزمات التنمية السياسية في هذه البلدان .

3-ضرورة موائمة الهياكل الاجتماعية والسياسية للتغيرات الاقتصادية ،بما يجنب النظام التعرض لمزيد من الضغوط وعد الاستقرار، الذي يمكن أن يمثل عائقا لعملية التحول الديمقراطي .

4-السماح بدور المنظمات المستقلة في مواجهة الدول خاصة فيما يتعلق بممارسة القوة السياسية وصياغة وتطبيق السياسات إلى جانب عمليات التجنيد السياسي ، حيث يمثل هذا الشرط أساسا سياسيا للتنمية يعكس تفاعلا متوازنا بين كل من الدولة والمجتمع في ظل علاقة تعاونية تسمح للدولة بتنفيذ برامجها التنموية والقيام بالتوزيع العادل للموارد والحفاظ على النظام دون اللجوء للوسائل القهرية .

5-قبول دور للفاعلين الدوليين على كل من الصعيد الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري.

10. خلفية فشل سياسات التنمية :

كل الباحثين في المجال السياسي والاقتصادي يجمعون على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية فشلت فشلا ذريعا في دول العالم الثالث ، باستثناء بعض الدول ن والدول العربية على وجه الخصوص والجزائر على وجه التحديد بالرغم من أنها كرست مجهودات جبارة من أجل تنمية مستقلة مبنية على العدالة الاجتماعية ولبلوغ هذا الهدف تبنت استراتيجيات ونماذج تنمية مختلفة ورغم كل الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها معظم الدول إلا أن النتائج جاءت مغايرة لطموحات شعوبها ولم يتم التوصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية ،وبقيت قطاعات عديدة مهملة حيث تأكد أن التطور الاجتماعي أبطأ بكثير من التغير الاقتصادي لهذا أصبح من الأهمية بمكان دراسة ومعرفة أسباب

الفشل ، إلا أنه لا يجب البحث عن هذه الأسباب في تقنيات تحضير مخططات التنمية او في عجزها وإنما يتطلب الأمر البحث عنها في طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي والسياسي وكيفية عمله ، فأصبحت إذا طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظرا لما آلت إليه نتائج سياسات التنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية الأمر الذي يؤدي بنا إلى طرح السؤال التالي :

ماهي الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية ؟

بعد أن ظهرت أنظمة الحكم المختلفة في الحقبات التاريخية المختلفة إلى أن برزت الحكومات بصورها الحالية على اختلاف أنماطها وتشكيلاتها بالرغم من الاختلافات في شكل الحكومات ، إلا أنها مازالت تبحث عن أسلوب وطريقة الحكم والقيادة للوصول إلى طريقة مثلى للأداء المتميز ولقد ساهمت ثورة المعلومات التي ظهرت خلال القرن العشرين بصورة فاعلة في تطوير أداء الحكومات.

إلا أن المشكلة التي تواجه دول العالم الثالث من حيث أداء الحكومات ترتبط بالكيفية التي يمكن أن تحافظ بها هذه الدول على السلطة لها أثر مباشر على أداء الحكومات فعدم الاستقرار السياسي يعتبر المعوق الأساسي في مسيرة أداء الحكومات في ممارسات أنشطتها المختلفة بصورة متميزة ، فكثير من دول العالم الثالث تضع برامج مثالية ولكنها تفشل في تطبيقها على أرض الواقع بسبب التفكير في الحفاظ على السلطة .

الشروط السياسية للتنمية :

في ظل التطورات الكبيرة والمستمرة التي تشهدها أدبيات التنمية ، توصلت مختلف الدراسات المعاصرة إلى إمكانية حصر الشروط السياسية ، وذلك بعد أن حسم الجدل الذي طالما عكس تباينا تنظيريا وايديولوجيا في هذا المجال لصالح مجموعة من المفاهيم حيث تم إعادة توجيه دراسات التمنية نحو مسارات جديدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تمييز بحيث يقود الالتزام بها بالضرورة إلى حسن الحكم أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع (الحكم الراشد) والذي ترتبط بدورها بكل من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة ، وعلى هذا النحو برزت مفاهيم حسن الحكم والشفافية والمساءلة كشروط سياسية للتنمية في ظل المستجدات على الساحة الدولية ، كما تنامى على نفس الصعيد الاهتمام بمجموعة المخاطر التي يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية ومن أهمها الفساد الإداري والسياسي ، نظرا لما تمثله من تأثير سلبي على كل من مشروعية النظام واستقراره في كثير من دول العالم الثالث .

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الطرح المعاصر حرص رغم ذلك على ضرورة الاهتمام بالخصوصية الثقافية لدول العالم الثالث ، حيث تؤكد الاتجاهات المعاصرة للتنمية على أهمية تفسير

هذه الأخيرة داخل كل مجتمع انطلاقا من تجاربه الخاصة إلى جانب حرصها على التعرف على مختلف السمات المشتركة للتنمية من منظور مقارن .

يعد مفهوم حسن الحكم كأحد الشروط الأساسية للتنمية أكثر المفاهيم إثارة للجدل في دول العالم الثالث ، نظرا لما يطرحه من آليات ومنظومة قيمية قد تشكك بصددها بلدان العالم الثالث ، وهو ما يسمح بحيز واسع للاختلاف بصدده.